الدول المسؤولة عن كارثة اللاجئين الفلسطينيين، وعن استمرار هذه الكارثة، من مسؤولياتها، وإلقاء أعباء إغاثتهم على عاتق الدول العربية المضيفة، وعلى عاتق «اللاجئين أنفسهم»... بعد أن بيَّن البيان ذلك أوضح أن القائمين على وضع سياسة وكالة الاغاثة يتخذون من العجز المالي في ميزانية الوكالة مدخلاً لتنفيذ سياستهم، وهم يعلمون أن هذا العجز المالي عجز مصطنع... ثم ذكر البيان دور الولايات المتحدة في تدعيم العدوان الصهيوني وترسيخ احتلاله، وذكر أن «ما يزيد الأمر خطورة وعجباً أن يعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان أنه ليست هنالك مشكلة لاجئين، وإنما هنالك لاجئون عرباً كان على العالم العربي أن يستوعبهم منذ وقت طويل؛ وهو، بقوله هذا، يلغي وجود الشعب العربي الفلسطيني، ويتجاهل حقوقه، ويتنكر لقضيته». ثم أكّد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تواجه منعطفاً خطيراً لا بد من مواجهته بكل حزم، وحذّر من مغبة سياسة الوكالة ومن هم وراءها، والتي «تزيد الأوضاع في المنطقة تعقيداً وتفجيراً، وأن الأمة العربية مدعوة لمواجهة هذه السياسة بجميع أبعادها قبل فوات الأوان».

العبرة بالتنفيذ

لقد كانت هذه الدورة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين، والتي شهدتها بيروت ما بين ١٠ و١٧ آب (أغسطس) ١٩٨١، من أهم دورات «المؤتمر»؛ وذلك لما يحيط «بشؤون الفلسطينيين وبقضيتهم» من أخطار تتطلب المواجهة الجادة والحاسمة فلسطينياً وعربياً». ويدل على أهميتها جدول الأعمال السابق عرضه، وهو الجدول الغني والواسع، الذي بحثته الدورة، واتخذت بصدده التوصيات اللازمة والمخلصة.

بيد أن هذه التوصيات، رغم ضرورتها وإخلاصها وجديتها، تبقى، إن لم تجد سبيلها إلى التنفيذ العملي، توصيات على الورق. وهنا، بغية تحويل التوصيات إلى قرار إجرائي ينفذ، تكون مسؤولية مجلس جامعة الدول العربية والدول المشاركة فيه، مجتمعة ومنفردة. وتحريك هذه المسؤولية ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات ليسا منوطين بأعضاء المؤتمر فحسب، بل، وبالدرجة الأولى، بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبمندوبيتها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

إن الظرف خطير، والمهمة كبيرة،
فعسى أن يكون في تنفيذ المهمة التغلب على مخاطر هذا الظرف وأخطاره.

محمود فلاحة